

الريعي: إيرادات سهلة وخيارات صعبة

2019-01-23 فراس زوين

لقد كان الاعتقاد السائد في خمسينيات القرن الماضي وخصوصاً بين الباحثين في نظريات النمو الاقتصادي ان المعرقل الأكبر الذي يواجه العملية التنموية في الدول الناشئة هو ضعف السوق المحلية والذي يوفر السيولة المالية اللازمة للنهوض بالواقع التنموي لهذه الدول، والاعتقاد الجازم ان التدفقات المالية التي يمكن ان توفرها الموارد الطبيعية المكتشفة في هذه الدول تمثل الحل الأمثل لهذه القضية، ولاتزال طبقة واسعة من الناس في هذه البلدان تنظر الى الوفرة المالية المتحققة من ذلك الطريق على انها اسهل الطريق واقصر المسافات لبناء بلدانهم وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

ومن جهة ثانية هناك نظرة مغايرة تبناها العديد من الأساتذة والخبراء والباحثين الاقتصاديين ترى خلاف ذلك التوجه حول مدى فاعلية الإيرادات التي تدرها الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، محذرين من وقوع هذه الدول (ومنها العراق ومنذ فترة ليست بالقصيرة) في فخ هذه الموارد الطبيعية والتي أطلق عليها (الريعي) بسبب الاعتماد المطلق عليها وبشكل حولها تدريجياً الى قيد قصب ظهر للاقتصاديات المحلية لهذه الدول خلال عقود طويلة بالرغم من الآمال التي عقدت من قبل غالبية الناس ورهانهم على هذه الموارد.

ولعل من المناسب الإشارة السريعة الى معنى الريعي من جهة والدولة الريعية من جهة أخرى والذي قد يكون خافياً على العديد من الناس، وقد عرفت النظرة الكلاسيكية الريعي بأنه الجزء الذي يدفعه المستأجر الى المالك من غلة الأرض نظير استغلال قواها الطبيعية.

اما النظرة المعاصرة فقد اعتبرت الريعي هو نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية دون الحاجة الى الاهتمام بتطويرها، ومن امثلة هذه الموارد المعادن، والمياه، والنفط، والغاز، اما الاقتصاد الريعي فإنه اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعي مستخرج من الأرض فيصبح بذلك الاقتصاد معتمداً على التبادل التجاري الذي يؤدي الى ظهور مجتمع استهلاكي مرتبط بالاستيراد ولا

يهتم بالزراعة او الصناعة.

ويعود الفضل في بيان وتأسيس المعنى الاصطلاحي للريع للباحث حسين مهدي في بحثه (نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية) عام 1970 والذي يعد اول من أشار الى مفهوم الدولة الريعية على انها الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريعي يتأتى من مادة أولية، في حين عمل حازم البيلاوي على تحسين وتطوير هذا المفهوم من خلال تحليل الدولة الريعية الى أربع سمات رئيسية هي:-

1. ان يكون الدخل الرئيسي للدولة هو الريع المتأتي من مورد طبيعي (نפט او غاز).
2. تشكل الايدي العاملة المنخرطة في الإنتاج نسبة ضئيلة من القوى القادرة على العمل.
3. الدخل الناتج عن الريع يتأتى من الخارج.
4. تكون الدولة هي الجهة المتلقية لأموال الريع وهي المسؤولة عن أوجه انفاقه.

وقد عرف الأستاذ صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعى بانه "الاقتصاد الذي يعتمد على الريع المتولد من انتاج النفط او الغاز المملوك كلياً للدولة"، ان الخشية من الأموال السهلة التي توفرها الموارد الطبيعية رافقت العديد من الاقتصاديين وان كانت هذه الخشية قد اختلفت باختلاف التجربة الاقتصادية للدولة الريعية كما بين الدكتور عامر جميل والدكتور مانع حبش في بحثهما الموسوم (إشكالية التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة في العراق) حيث أشاروا الى ان هذه المخاوف تمثلت في بداية خمسينات القرن الماضي من التبادل غير المتكافئ للتجارة الخارجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، أي بين تجارة السلع الصناعية المنتجة وتجارة المواد الأولية، اما في سبعينات القرن المنصرم فان المخاوف كانت من الفشل الاقتصادي لبلدان الموارد الطبيعية والتي صارت تحال الى تأثير تذبذب الصادرات النفطية على البلدان المصدرة للنفط، وبعد ذلك كانت المخاوف في الثمانينات كانت تدور حول المرض الهولندي ومشاكله الاقتصادية والذي يشير "الى ارتفاع قيمة العملة المحلية بسبب تدفق العوائد المالية الكبيرة من العملة الاجنبية

نتيجة ازدهار الموارد الطبيعية"، ثم تحولت الخشية الى مراقبة السلوك الاجتماعي والسياسي للحكومات النفطية وتحولها نحو الديكتاتوريات وكبح الحريات العامة نتيجة توفر السيولة المالية في تلك الدول.

ومن الملاحظ استمرار المخاوف والخشية المتواصلة من الاثار السلبية للموارد الطبيعية بسبب الاستغلال المفرط والانغماس في الفخ الريعي الذي وقع به العديد من الدول النفطية ومن ضمنها العراق، ويمكن حصر واختزال الاثار السلبية للأموال السهلة المتحصلة من الموارد الطبيعية بمحورين رئيسيين:-

• الاثار الاقتصادية:

والتي تتمثل بالابتعاد عن القطاعات الإنتاجية المختلفة واهمالها، والاكتفاء بالموارد الطبيعية والتركيز عليها بما يضمن المزيد من الإيرادات، وان كان ذلك يؤدي الى التجاوز على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية التي يتم استنزافها بشكل مفرط لتغطية الالتزامات الانية، مع غض النظر عن التقلبات في أسواق الطاقة العالمية وتأثيراته السلبية وتراجع واهمال قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة الخارجية وغيرها من القطاعات التي تعتبر القاعدة المتينة لأي اقتصاد حقيقي، والتحول التدريجي الى مجتمع استهلاكي يقوم بإنفاق ثرواته الطبيعية على استهلاك السلع والخدمات المستوردة وبشكل يؤدي في نهاية المطاف الى ارتفاع نسب البطالة بين أبناء البلد.

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة البطالة في معظم الدول الريعية مثل السعودية والذي وصل معدل البطالة فيها 12% و الامارات 14% والكويت 6% و عمان والبحرين 8%، وهذا تحديداً ما حصل للعراق ابتداء من ثمانينات القرن الماضي وتجلّى بكل وضوح بعد عام 2003 ولغاية الآن حيث هجرت آلاف المعامل والمصانع الصغيرة والمتوسطة مع تراجع الزراعة وتخلّفها وموت الالف الدونمات من الأراضي الزراعية بسبب توقف الإنتاج المحلي والاعتماد المطلق على الاستيراد، وتحول البلاد الى مكتب صيرفة كبير كل همها هو بيع النفط وتوزيع إيراداته على المواطنين من خلال موازنات هزيلة يصل الجانب التشغيلي فيها الى قرابة 79% من القيمة الكلية للموازنة بعيد عن أي خطة تنموية وتطويرية حقيقية او آلية عمل للنهوض بالواقع الاقتصادي المتهاوي منذ عقود،

وارتفاع نسبة البطالة فيه لقرابة 22.6% كما اعلن الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط في 23/8/2018 في الوقت الذي اعلن صندوق النقد الدولي في أيار 2018 ان معدل البطالة في العراق بلغ اكثر من 40%، مع غياب التخطيط الحكومي لخلق فرص عمل للعاطلين وعجزه عن استيعاب مئات الالف من خريجين الجامعات والمعاهد بسبب ضعف القطاع الخاص وهيمنة التوجه الاقتصادي الريعي، والاعتماد على التعيينات الحكومية كحل ترقيعي لهذه المشكلة المتجذرة في المجتمع فشلت في توفير فرص عمل جديدة تضمن لأبنائها الحياة الكريمة

• الاثار الاجتماعية:

ان من اخطر نتائج الاقتصاد الريعي هو الاعتماد المطلق من قبل الحاكم على الأموال السهلة التي توفرها الموارد الطبيعية والاستغناء عن باقي القطاعات الإنتاجية والزراعية والسياحية والتحويلة والاستخراجية وغيرها واهمالها، بل ان الحاكم في هذه الدول قد يجدها العائق الرئيسي امام تفرده بالسلطة حيث ان نشاط هذه القطاعات وتطورها يمكن المواطن من توجيه أصابع النقد والتحليلي للخطط الحكومية وسياساتها الداخلية وحتى الخارجية، لكون المواطن سيكون هو المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة عليه وهو المصدر الاساسي لمليء الخزينة المركزية من خلال كونه دافع الضرائب التي تخوله المطالبة بالخدمات وتوفير فرص عمل حقيقية تمكنه من دفع الالتزامات المالية المفروضة عليه، ولن يكتفي بالوعود الزائفة، لذا فإن النهج الريعي للاقتصاد والاكتماء بالأموال السهلة كقيلة بخلق نظام ديكتاتوري يعمل على تسخير الأجهزة الأمنية والاستخبارية والعسكرية لخدمة الحاكم وطبقته الحاكمة ومحاولة شراء الناس بعد ان تفيض خزائن الدولة من أموال الريع، مع الاعتماد على طبقة من المرتزقة والفاستدين ومحترفي التملق لتدعيم أساس الحكم وتثبيت جذور الحاكم الذي يتحول شيئاً فشيئاً الى ديكتاتور يستلهم قوته من الواردات الطبيعية السهلة، فليس من مصلحته ظهور طبقة صناعية وزراعية ذات نفوذ مستقل تصبح فيما بعد منافساً له، والامثلة على هذا النموذج لاتعد ولا تحصى وتكفي ان نفتح عيننا على ما يحيطنا من فوضى لنفهم الاثار الاجتماعية للريع في ماضيها وحاضرها.

ان التجربة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها معظم الدول النفطية ومنها العراق اثبتت من خلال الواقع ان الاموال السهلة المتحصلة من الموارد الطبيعية لهذه الدول والتي تأخذ طريقها للخزينة

المركزية كانت احد اهم الأسباب في تدهور اقتصاده المحلي وارتفاع نسب البطالة بين أبنائها وقد تكون الحافز الأكبر لنشوء اعلى الديكتاتوريات وأكثرها تسلط كما كان الحال في العراق وليبيا والسعودية وفينزويلا والمكسيك والعديد من الدول النفطية التي عانى شعوبها الامرين بسبب هذه الأموال التي لم يحسن استثمارها او استغلالها وترك الامر نحو انفاقها فقط مع توجه المجتمع نحو الاستهلاك والتكاسل عن بناء اقتصاد متين يستمد قوته من صناعته المحلية واكتفائه الذاتي.

بل ان التجربة العالمية التي خاضتها العديد من الدول مثل النرويج وماليزيا اثبتت ان النمو الاقتصادي المنشود لا يكون الا من خلال الابتعاد عن الأموال السهلة واعتبار إيرادات الربح ضمان للأجيال القادمة من خلال تأسيس صندوق سيادي يوضع فيه الفائض من هذه الأموال بعد استقطاع جزء يسير منه اما باقي الالتزامات المالية الحكومية فتتم من خلال تشغيل المصانع والمعامل وزراعة الأراضي والاهتمام بباقي القطاعات التي تعتبر العماد الحقيقي لأي اقتصاد حر وسليم.